الأمم المتحدة

A/75/276–S/2020/763

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
30 July 2020
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والسبعون
البند 133 من جدول الأعمال المؤقت*
الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

مجلس الأمن
السنة الخامسة والسبعون

الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء الجمعية العامة وأعضاء مجلس الأمن التقرير السنوي الثامن للآلية الدولية لتصـــريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، الذي قدمه رئيس الآلية وفقا للمادة 32 (1) من النظام الأساسي للآلية (انظر قرار مجلس الأمن 1966 (2010)، المرفق 1).

* A/75/150.

080920 010920 20-10325 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

كتاب الإحالة

رسالة مؤرخة 1 آب/أغسطس 2020 وموجهة إلى رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من رئيس الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

أتشـــرف بتقديم التقرير الســـنوي الثامن للآلية الدولية لتصـــريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين، المؤرخ 1 آب/أغســـطس 2020، إلى الجمعية العامة وإلى مجلس الأمن، عملا بالمادة 32 (1) من النظام الأساسي للآلية.

(توقيع) كارمل **أغيوس**
الرئيس

موجز

التقرير السنوي الثامن للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين

يعرض هذا التقرير السنوي أنشطة الآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين في الفترة من 1 تموز/يوليه 2019 إلى 30 حزيران/يونيه 2020.

وقد أنشأ مجلس الأمن الآلية بموجب قراره 1966 (2010) للاضطلاع بالمهام الرئيسية المتبقية لكل من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، اللتين أُغلقتا في عامي 2015 و 2017 على التوالي.

ولا تزال الآلية تسترشد في أنشطتها برؤية مجلس الأمن لها بوصفها هيكلاً صغيراً مؤقتاً يتسم بالكفاءة، تتقلص مهامه وحجمه مع مرور الوقت، ويضم عدداً صغيراً من الموظفين يتناسب مع مهامه المحدودة.

وعلى غرار بقية العالم، أثرت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) في عمليات الآلية، بما في ذلك التعجيل باعتماد العمل عن بعد لمعظم الموظفين. وتفخر الآلية بأنها ظلت تعمل طوال الوقت وواصلت تحقيق النتائج رغم الأزمة الصحية العالمية الجارية.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، خضعت الآلية للاستعراض الثالث للتقدم المحرز في عملها الذي أجراه مجلس الأمن، تمشيا مع القرار 1966 (2010)، ولتقييمٍ لطرائقها وعملها اضطلع به مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وترد نتائج تلك العملية في قرار مجلس الأمن 2529 (2020) الذي تضمن تمديد فترة عمل مكتب المدعي العام لمدة سنتين. وعقب اتخاذ القرار، مدد الأمين العام فترة ولاية الرئيس، إلى جانب القضاة المدرجين في القائمة القضائية، وعيّن رئيسا جديدا للقلم.

وفيما يتعلق بأنشطة الدوائر، أصدرت دائرة الاستئناف حكمها في قضية واحدة أُعيد النظر فيها. وكانت إجراءات إعادة المحاكمة والاستئناف جارية إلى أن أدى تفشي الجائحة عالميا إلى تأجيل الإجراءات في المحكمة. غير أن القضاة لجؤوا إلى إجراءات خطية بهدف التخفيف من آثار أي تأخير، واستمرت مرحلة التحقيق في قضية انتهاك حرمة المحكمة دون انقطاع. وصدرت أعداد كبيرة من الأوامر والقرارات عن كل من الرئيس ودائرة الاستئناف والدائرة الابتدائية والقضاة المنفردين، على التوالي، فيما يتعلق بتلك المسائل وغيرها.

وواصل مكتب المدعي العام التركيز على ثلاث أولويات هي: (أ) الإنجاز السريع للمحاكمات ودعاوى الاستئناف؛ (ب) وتحديد مكان بقية الهاربين من العدالة الذين أصدرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لوائح اتهام بحقهم وإلقاء القبض عليهم؛ (ج) ومساعدة الهيئات القضائية الوطنية في مقاضاة مرتكبي الجرائم الدولية في يوغوسلافيا السابقة ورواندا. وحصل إنجاز هام في أيار/مايو 2020، حيث ألقي القبض على فيليسيان كابوغا وتأكدت وفاة أوغستين بيزيمانا، وكلاهما هارب من المحكمة الجنائية الدولية لرواندا.

وواصل قلم الآلية تقديم وتنسيق خدمات الدعم القضائي، وسائر خدمات الدعم الإداري والميزانوي والقانوني والسياساتي والدبلوماسي لعمليات الآلية.

أولا - مقدمة

1 - يوجز التقرير السنوي الثامن للآلية أنشطة المؤسسة في الفترة من 1 تموز/يوليه 2019 إلى 30 حزيران/يونيه 2020.

2 - وتضطلع الآلية، وفقا لولايتها، بالمسؤولية عن عدد من المهام الأساسية المتبقية المستمدة من المحكمتين المخصصتين. وتشمل هذه المهام طائفة واسعة من الأنشطة القضائية، مثل محاكمة بقية الهاربين الذين أصدرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لوائح اتهام بحقهم، وإجراء إعادة المحاكمات، والبت في دعاوى استئناف الأحكام الصادرة، وإعادة النظر في الإجراءات والبت في قضايا انتهاك حرمة المحكمة. وبالإضافة إلى ذلك، تكون الآلية مسؤولة عن جملة أمور منها الإشراف على تنفيذ الأحكام، ورصد القضايا المحالة إلى الهيئات القضائية الوطنية، وحماية الضحايا والشهود، وتقديم المساعدة إلى السلطات القضائية الوطنية، وإدارة المحفوظات وحفظها.

3 - وواصلت الآلية إحراز تقدم كبير في تنفيذ ولايتها. وخلال الجزء الأول من الفترة المشمولة بالتقرير، كانت الآلية في طريقها إلى إنجاز معظم أعمالها القضائية الجارية بحلول نهاية عام 2020. غير أنه، خلال الجزء الثاني من الفترة المشمولة بالتقرير، طُلب من الآلية أن تعدل توقعاتها.

4 - وكان على الآلية أن تكيّف طرائق عملها وفقاً للقيود المتعلقة بجائحة فيروس كورونا (كوفيد-19). ونظراً إلى أن الآلية تضطلع بولاية فريدة بصفتها مؤسسة قضائية، فقد اتخذت على الفور تدابير لضمان استمرارية تصريف الأعمال، مع حماية صحة وسلامة الموظفين وغيرهم من الأشخاص الذين تعنى بهم. وشملت تلك التدابير أداء معظم الموظفين لمهامهم من بعد والمراقبة الدقيقة لجميع الأشخاص المحتجزين بأمر منها.

5 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وبالتزامن مع ظهور الجائحة، خضعت الآلية لاستعراض مجلس الأمن الثالث لولايتها وفقا للقرار 1966 (2010). وفي هذا الصدد، قدمت الآلية تقريرا مفصلا عن التقدم المحرز في أعمالها خلال السنتين الماضيتين (S/2020/309). وعملت أيضا عن كثب مع مكتب خدمات الرقابة الداخلية بشأن تقييم طرائق الآلية وعملها.

6 - وقد أثمرت، في أيار/مايو 2020، جهود المدعي العام لإعطاء الأولوية للبحث عن مكان بقية الهاربين من العدالة الذين أصدرت بحقهم المحكمة الجنائية الدولية في رواندا لوائح اتهام وإلقاء القبض عليهم، وذلك عندما اعتُقل في فرنسا أحد الهاربين البارزين، وهو فيليسيان كابوغا، بعد 20 عاما من فراره. وبالإضافة إلى ذلك، تأكد مقتل هارب آخر، هو أوغستين بيزيمانا.

7 - وفيما يتعلق بالعمل القضائي في أروشا، جمهورية تنزانيا المتحدة، اختتمت جلسة إعادة النظر في قضية *المدعي العام ضد أوغستين نغيراباتواري* وأصدرت دائرة الاستئناف حكمها بشأن إعادة النظر في القضية في 27 أيلول/سبتمبر 2019. وفي 10 تشرين الأول/أكتوبر 2019، أقر قاض منفرد لائحة اتهام ضد السيد نغيراباتواري بتهمة انتهاك حرمة المحكمة، على أساس مزاعم بالتدخل في شؤون الشهود فيما يتعلق بإجراءات إعادة النظر المتعلقة به. وفي 10 كانون الأول/ديسمبر 2019، قَبِل القاضي المنفرد طلب الادعاء بضم لائحة الاتهام هذه إلى قضية انتهاك حرمة المحكمة الجارية ضد ماكسيميلين تورينابو وآخرين (قضية *المدعي العام ضد تورينابو وآخرين*). واستمرت مرحلة التحقيق في تلك القضية دون انقطاع، وذلك أساساً عن طريق إجراءات خطية. وللأسف، كان لا بد من تأجيل بدء المحاكمة بسبب القيود التي فرضها كوفيد-19.

8 - وعلى الرغم من بذل الآلية قصارى جهدها للتقليل إلى أدنى حد من احتمال حدوث أي تأخير، فإن التأثير على الجداول الزمنية لإكمال النظر في القضايا الأخرى الجارية أمر لا مفر منه أيضا. وفي فرع لاهاي، تعيَّن تأجيل جلسات المحكمة في إعادة محاكمة يوفيكا ستانيشيتش وفرانكو سيماتوفيتش (قضية *المدعي العام ضد ستانيشيتش وسيماتوفيتش*). وبالمثل، لم يتسنَّ عقد جلسة الاستئناف في قضية *المدعي العام ضد راتكو ملاديتش* في التاريخ الذي كان متوخى من قبل. ومن المتوقع الآن إكمال النظر في جميع القضايا الجارية في النصف الأول من عام 2021.

9 - وبالإضافة إلى ذلك، ما زالت الآلية تواصل تطوير إطارها القانوني والتنظيمي. وتجدر الإشارة في هذا الصدد بصفة خاصة إلى اعتماد التوجيه الإجرائي المنقح المتعلق بإجراءات البت في طلبات العفو وتخفيف الأحكام والإفراج المبكر عن أشخاص أدانتهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، أو المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة أو الآلية. وعلاوة على ذلك، فإن تنفيذ نظام موحد لحفظ الملفات يمثل خطوة هامة طال انتظارها في سبيل مواءمة العمليات في هذين الفرعين.

ثانيا - أنشطة الآلية

ألف - المنظمة

10 - كلف مجلس الأمن الآلية في قراره 1966 (2010) بالعمل لفترة أولية مدتها أربع سنوات، تبدأ من 1 تموز/يوليه 2012، ثم لفترات لاحقة مدة كل منها سنتان، ما لم يقرر المجلس خلاف ذلك، وبعد كل استعراض يجريه المجلس للتقدم المحرز في سير عمل الآلية، بما في ذلك إنجازها المهام الموكلة إليها.

11 - وتتكون الآلية، وفقا للمادة 3 من نظامها الأساسي، من فرعين. وتولى فرعها في أروشا المهام التي ورثها من المحكمة الجنائية الدولية في رواندا، وبدأ عملياته في 1 تموز/يوليه 2012، بينما أخذ فرعها في لاهاي، بهولندا، يعمل منذ 1 تموز/يوليه 2013، متولياً المهام التي ورثها عن المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وعملاً بالمادة 4 من النظام الأساسي، تتألف الآلية من ثلاثة أجهزة تقدم خدماتها لفرعي الآلية هي: (أ) الدوائر التي يمكن أن يعيّن منها قضاة منفردون، وتُشكَّل منها الدوائر الابتدائية ودائرة الاستئناف حسب الحاجة، ويتولى رئيس الآلية رئاستها؛ (ب) ومكتب المدعي العام؛ (ج) وقلم الآلية، الذي يقدّم الخدمات الإدارية إلى الآلية.

12 - ويرأس كل جهاز رئيسٌ متفرغ مشترك بين الفرعين. ويوجد مقر رئيس الآلية في لاهاي، في حين يوجد مقر المدعي العام ورئيس القلم في أروشا. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، كان المسؤولون الرئيسيون هم رئيس الآلية، القاضي كارمل أغيوس (مالطة)، والمدعي العام سيرج براميرتز (بلجيكا)، ورئيس القلم أولوفيمي إلياس (نيجيريا).

13 - وفي 25 حزيران/يونيه 2020، وبعد الاستعراض الثالث الذي أجراه مجلس الأمن للتقدم المحرز في الآلية، وما تلاه من اتخاذ قرار مجلس الأمن 2529 (2020)، جدد الأمين العام ولاية الرئيس الحالي والمدعي العام اعتبارا من 1 تموز/يوليه 2020 حتى 30 حزيران/يونيه 2022. وعقب رحيل أولوفيمي إلياس، عيّن الأمين العام أبو بكر ماري تامبادو (غامبيا) رئيسا للقلم عوضاً عنه، لنفس الفترة التي عُيِّن فيها المسؤولان الرئيسيان الآخران. وبالإضافة إلى ذلك، جدد الأمين العام ولاية جميع قضاة الآلية، لمدة سنتين بالتساوي.

14 - وتنص المادة 8 من النظام الأساسي على أن يكون لدى الآلية قائمة تتضمن 25 قاضياً مستقلاً يمارسون مهامهم عن بعد قدر المستطاع، وحسبما يقرره الرئيس.

15 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، رحبت الآلية بتعيين القاضي إيان بونومي (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية) بوصفه القاضي الخامس والعشرين المدرج في قائمتها القضائية. وعيّن الأمين العام القاضي بونومي، اعتبارا من 6 شباط/فبراير 2020، ليحل محل القاضي بن إمرسون (المملكة المتحدة)، الذي استقال في 19 تموز/يوليه 2019. وبناء على ذلك، أصبحت الآلية تضم مرة أخرى مجموعة كاملة من القضاة الجاهزين لمعالجة المسائل القضائية.

16 - وتتألف تشكيلة القائمة الحالية (حسب ترتيب الأسبقية) من القضاة الآتي ذكرهم: القاضي كارمل أغيوس، الرئيس (مالطة)، والقاضي تيودور ميرون (الولايات المتحدة الأمريكية)، والقاضي جون - كلود أنطونتي (فرنسا)، والقاضي جوزيف إدوارد تشيوندو ماسانتشي (جمهورية تنزانيا المتحدة)، والقاضي وليام حسين سيكول (جمهورية تنزانيا المتحدة)، والقاضي لي غ. موثوغا (كينيا)، والقاضي ألفونس م. م. أوري (هولندا)، والقاضي بيرتون هول (جزر البهاما)، والقاضية فلورانس ريتا أري (الكاميرون)، والقاضي فاغن بروسي جونسين (الدانمرك)، والقاضي ليو داكون (الصين)، والقاضية بريسكا ماتيمبا نيامبي (زامبيا)، والقاضية أميناتا لُويس رونيني نغوم (زمبابوي/غامبيا)، والقاضي سيون كي بارك (جمهورية كوريا)، والقاضي خوسيه ريكاردو دي برادا سولايسا (إسبانيا)، والقاضي غبيردراو غوستاف كام (بوركينا فاسو)، والقاضية غراسيالا سوسانا غاتي سانتانا (أوروغواي)، والقاضي إيفو نيلسون دي كايرس باتيستا روسا (البرتغال)، والقاضي سيمور بانتون (جامايكا)، والقاضية إليزابيث إباندا - ناهاميا (أوغندا)، والقاضي يوسف أكسار (تركيا)، والقاضي مصطفى البعاج (المغرب)، والقاضي مهاندريسوا إدموند راندريانيرينا (مدغشقر)، والقاضية كلاوديا هوفر (ألمانيا)، والقاضي إيان بونومي (المملكة المتحدة).

17 - وعملا بالمادة 16 من مدونة قواعد السلوك المهني لقضاة الآلية (MICT/14/Rev.1)، يدرج الرئيس في تقريره السنوي إلى الجمعية العامة معلومات تتعلق بالبت في الشكاوى. وفي 28 آب/أغسطس 2019، قُدمت شكوى ضد أحد قضاة الآلية، بدعوى "التمييز والمضايقة وإساءة استخدام السلطة". وقد تبين من الجلسة الأولية للشكوى، وفقاً للإجراء المنصوص عليه في المواد من 12 إلى 16 من المدونة، أنها لا أساس لها من الصحة وأنه لا يلزم اتخاذ أي إجراء آخر، وأنهي النظر في المسألة وفقاً للمادة 12 (3) من المدونة. وعملا بالمادة 15، يبقى كل من الشكوى واسم القاضي المعني سريين.

باء - الإطار القانوني والتنظيمي

18 - ينظم أنشطةَ الآلية إطارٌ قانوني وتنظيمي يتألف من النظام الأساسي والقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات للآلية، وغير ذلك من القواعد والأنظمة والتوجيهات الإجرائية والسياسات الداخلية.

19 - وعملاً بالمادة 13 من النظام الأساسي، يجوز لقضاة الآلية البت في اعتماد تعديلات على القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، ويبدأ سريان أي تعديلات من هذا القبيل عند اعتمادها من قبل قضاة الآلية ما لم يقرر مجلس الأمن خلاف ذلك. وفي الفترة الممتدة من 18 تشرين الأول/أكتوبر 2019 حتى 18 كانون الأول/ديسمبر 2019، عُقد "اجتماع عام عن بعد" عن طريق إجراء خطي وفقا للمادة 13 (2) من النظام الأساسي. وقرر القضاة اعتماد تعديلات على القاعدة 18 (باء) من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات. وأبلغ رئيس الآلية أغيوس رئيسَ مجلس الأمن بهذه التعديلات في 20 كانون الأول/ديسمبر 2019.

ويمكن الاطلاع على التعديلات في النسخة المنقحة للقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات المتاحة للجمهور على الموقع الشبكي للآلية.

20 - وفي 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، وبعد التشاور مع رئيس الآلية، أصدر رئيس القلم التوجيهَ الإجرائي المتعلق بتوفير خدمات الدعم والحماية للضحايا والشهود. وينظم التوجيه الإجرائي المذكور عمليات إدارة شؤون الشهود من جانب قلم الآلية، ويدمج صراحة نُهجاً مراعية وملائمة للاعتبارات الجنسانية. وأصدر رئيس القلم أيضاً سياسة منقحة بشأن أجور الأشخاص الذين يمثلون المعوزين من المشتبه فيهم والمتهمين بانتهاك حرمة المحكمة وبشهادة الزور أمام الآلية، وذلك بعد التشاور مع رئيس الآلية ورابطة محامي الدفاع العاملين أمام المحاكم والهيئات القضائية الدولية.

21 - وفي 15 أيار/مايو 2020، وبعد التشاور مع المدعي العام ورئيس القلم، أصدر رئيس الآلية التوجيه الإجرائي المنقح المتعلق بإجراءات البت في طلبات العفو وتخفيف الأحكام والإفراج المبكر عن أشخاص أدانتهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا، أو المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة أو الآلية. وقد صُمم التوجيه الإجرائي المنقح بحيث يعكس ممارسة المحكمتين المخصصتين والآلية ويوضح عددا من الجوانب الإجرائية. وجدير بالذكر أنه وضع شرط قضاء ثلثي مدة العقوبة كعتبة لأهلية تقديم طلبات الإفراج المبكر، واستحدث الإفراج المبكر المشروط. وتتعلق إضافات هامة أخرى بالأحكام الرامية إلى تحسين الشفافية وجمع المعلومات وتعزيز التشاور المجدي مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين من أجل مساعدة رئيس الآلية في اتخاذ القرارات.

جيم - مجلس تنسيق الآلية

22 - عملا بالمادة 25 من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، يتكون مجلس تنسيق الآلية من الرئيس والمدعي العام ورئيس القلم، ويجتمع عند اللزوم لتنسيق أنشطة الأجهزة الثلاثة التابعة للآلية. واجتمع المجلس بانتظام خلال الفترة المشمولة بالتقرير لمناقشة مواضيع شاملة، منها مسائل الميزانية وإدارة المسائل المتعلقة بجائحة كوفيد-19 الحالية.

دال - لجنة القواعد

23 - من أجل تعزيز كفاءة الاجتماعات العامة، تقدم لجنة القواعد التابعة للآلية تقريراً سنوياً يتضمن مقترحات لتعديل القواعد. وتتألف العضوية القضائية للجنة القواعد التابعة للآلية من القاضي بيرتون هول (الرئيس) (جزر البهاما)، والقاضي سيون كي بارك (جمهورية كوريا)، والقاضية غراسيالا سوسانا غاتي سانتانا (أوروغواي)، والرئيس باعتباره عضوا بحكم منصبه. أما الأعضاء الذين لا يحق لهم التصويب فهم ممثلو المدعي العام ورئيس القلم ورابطة محامي الدفاع العاملين أمام المحاكم والهيئات القضائية الدولية. وعلى النحو المبين أعلاه، وعقب تقرير لجنة القواعد الصادر في أيلول/سبتمبر 2019، اعتمد القضاة في كانون الأول/ديسمبر 2019 تعديلات على القاعدة 18.

ثالثا – الأنشطة التي اضطلع بها الرئيس والدوائر

ألف – الأنشطة الرئيسية التي اضطلع بها الرئيس

24 – الرئيس هو الرئيس المؤسسي للآلية وسلطتها العليا، ويتولى مسؤولية تنفيذ ولايتها بشكل عام. ويتولى تعيين القضاة للنظر في القضايا، ويرأس دائرة الاستئناف، ويضطلع بمهام أخرى محددة في النظام الأساسي والقواعد الإجرائية وقواعد الإثبات.

25 – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أشرف الرئيس أغيوس على أعمال الآلية والتقدم المحرز فيها وواصل التركيز على إنجاز الإجراءات القضائية الجارية حاليا في الآلية، بفعالية وفي الوقت المناسب، مع احترام الأصول القانونية والحقوق الأساسية، ومع تحقيق الاتساق في الممارسات والإجراءات المتبعة بين فرعي الآلية، وتعزيز الروح المعنوية وحسن الأداء لدى الموظفين. وقد أعلن الرئيس هذه الأولويات لدى توليه منصبه في كانون الثاني/يناير 2019، وقرر في الآونة الأخيرة الإبقاء عليها في الوقت الذي تمضي فيه الآلية قدما بتنفيذها الفعال وتعززه.

26 – وزار الرئيس أغيوس فرع أروشا في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر 2019، حيث التقى بالموظفين، وعقد لقاء مفتوحا مع مسؤولين رئيسيين آخرين، وأشرف شخصياً على التقدم المحرز في بعض جهود التنسيق. كما اغتنم الفرصة للقيام ببعثة رسمية إلى دار السلام، في جمهورية تنزانيا المتحدة، حيث التقى بمسؤولين حكوميين رفيعي المستوى، فضلا عن أعضاء من السلك الدبلوماسي.

27 – وعقد المسؤولون الرئيسيون أيضاً لقاءات مفتوحة في لاهاي في كانون الأول/ديسمبر 2019 وشباط/فبراير 2020. وبالإضافة إلى ذلك، عقدوا لقاء مفتوحا عن طريق التداول بالفيديو مع الموظفين في جميع مراكز العمل في حزيران/يونيه 2020، وأصدروا بانتظام رسائل مشتركة إلى الموظفين لإبلاغهم بالتدابير المستمرة التي تعتمدها الآلية في التصدي للجائحة.

28 – وواصل الرئيس أغيوس العمل مع حكومات وشعوب رواندا وبلدان يوغوسلافيا السابقة. وفي تموز/يوليه 2019، سافر الرئيس إلى البوسنة والهرسك لحضور مراسم إحياء الذكرى السنوية الرابعة والعشرين للإبادة الجماعية التي وقعت في سريبرينيتسا. ومن دواعي الأسف أنه نتيجة للقيود المفروضة على السفر بسبب جائحة كوفيد-19، تحتم تأجيل إيفاد بعثات أخرى مقررة، لأغراض منها حضور مراسم إحياء الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للإبادة الجماعية التي وقعت في سريبرينيتسا وإحياء الذكرى السنوية السادسة والعشرين للإبادة الجماعية التي ارتُكبت ضد التوتسي في رواندا. ومع ذلك، على الرغم من أن الرئيس تعذر عليه الحضور شخصياً في كلتا المناسبتين، فقد شارك فيهما بتوجيه رسالة بالفيديو إلى الضحايا وعموم الجمهور.

29 – وعلاوة على ذلك، وعملاً بالنظام الأساسي، قدم الرئيس أغيوس تقريرا إلى مجلس الأمن والجمعية العامة، حسب الاقتضاء. وقَدم التقرير السنوي السابع للآلية إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن في 1 آب/أغسطس 2019 (A/74/267–S/2019/622)، وقدم إحاطة إلى الجمعية في تشرين الأول/أكتوبر 2019. وقُدم التقريران نصف السنويان الخامس عشر والسادس عشر عن التقدم المحرز في عمل الآلية إلى المجلس في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 (S/2019/888) وفي أيار/مايو 2020 (S/2020/416)، على التوالي. وقدم الرئيس أغيوس شخصيا إحاطة إلى المجلس والفريق العامل غير الرسمي المعني بالمحكمتين الدوليتين

في كانون الأول/ديسمبر 2019، وقدم إحاطة عن بُعد عن طريق التداول بالفيديو في حزيران/يونيه 2020، نظرا لتفشي جائحة كوفيد-19.

30 - وقدم الرئيس أغيوس أيضا تقرير الاستعراض الثالث إلى مجلس الأمن في 15 نيسان/أبريل 2020، وفقا للفقرة 17 من قرار مجلس الأمن 1966 (2010) والإجراءات المحددة في بيان رئيس مجلس الأمن المؤرخ 28 شباط/فبراير 2020 (S/PRST/2020/4). وتضمن التقرير لمحة شاملة عن التقدم الذي أحرزته الآلية في إنجاز مهامها خلال الفترة الممتدة من منتصف نيسان/أبريل 2018 إلى منتصف نيسان/أبريل 2020. وتناول أيضا تقييم مكتب خدمات الرقابة الداخلية لطرائق الآلية وعملها الذي صدر في 26 آذار/مارس 2020، وتنفيذ التوصيات الواردة في هذا التقييم.

31 - وواصل الرئيس تنسيق عمل الدوائر وتكليف القضاة بمهام قضائية، بهدف ضمان كفاءة العمل وتوزيعه على نطاق واسع وتحقيق الاستفادة على أفضل وجه من الخبرات القضائية المتنوعة للقضاة. وعمل أيضاً عن كثب مع إدارة الدوائر من أجل تعزيز السلاسة والفعالية من حيث التكلفة بوجه عام في أداء الدوائر.

32 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ترأس الرئيس أغيوس دائرة الاستئناف، ولا سيما جلسات الاستئناف في قضية *تورينابو وآخرين* وفي قضية انتهاك حرمة المحكمة ضد بيتار يويتش وفْيِيريكا راديتا. وبت أيضاً في طلبات المراجعة الإدارية لقرارات رئيس القلم فيما يتعلق بالمعونة القضائية وأصدر قرارات بشأن شكاوى المحتَجزين فيما يتعلق بظروف الاحتجاز.

33 - وواصل الرئيس تخصيص قدر كبير من الوقت للمسائل المتعلقة بتنفيذ الأحكام القضائية. وأصدر على وجه الخصوص عدداً من الأوامر والقرارات فيما يتعلق بطلبات الإفراج المبكر عن أشخاص أدانتهم المحكمتان المخصصتان.

34 - وإدراكاً من الرئيس لضعف حالة السجناء خلال الجائحة العالمية، طلب فوراً من دول الإنفاذ إبلاغه بمعلومات مستكملة دورية بشأن التدابير التي اتخذتها سلطات السجون المعنية لمنع أي تعرض محتمل للأشخاص الذين أدانتهم المحكمتان المخصصتان أو الآلية للإصابة بفيروس كوفيد-19.

باء - الأنشطة الرئيسية التي اضطلع بها القضاة المنفردون

35 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظر 16 من القضاة المدرجين في قائمة قضاة الآلية بصفتهم قضاة منفردين وفقاً للنظام الأساسي للآلية في الطلبات المنبثقة من مسائل مختلفة في كلا الفرعين وأصدروا قرارات أو أوامر بشأنها. وتتعلق تلك الطلبات في المقام الأول بمسائل منها المساعدة المقدمة إلى المحاكم الوطنية، والاطلاع على المعلومات السرية، وتغيير تدابير الحماية، والكشف عن معلومات التبرئة، ومزاعم انتهاك حرمة المحكمة، وشهادات الزور، والتغييرات في تصنيف إحالة الملفات. وبالإضافة إلى ذلك، رفض القاضي المناوب في أروشا في 27 أيار/مايو 2020 طلب الادعاء بتعديل أمر الاعتقال بهدف السماح بنقل السيد كابوغا مؤقتا من فرنسا إلى فرع لاهاي. وإجمالاً، أصدر القضاة المنفردون 153 قراراً أو أمراً خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وفي 30 حزيران/يونيه 2020، نظر قضاة منفردون في ثماني مسائل معلقة متصلة بادعاءات تتعلق بانتهاك حرمة المحكمة وشهادة الزور، وفي طلبات متصلة بتدابير حماية الضحايا والشهود.

36 - وجدير بالذكر على وجه الخصوص أن قاضيا منفرداً ينظر في قضية تتعلق بانتهاك حرمة المحكمة تضم عدة متهمين ضد *تورينابو وآخرين*. وتتعلق هذه القضية بادعاءات تدخّل الشهود في إجراءات

دعوى إعادة النظر في قضية *نغيراباتواري وآخرين*، التي انتهت في 27 أيلول/سبتمبر 2019 (انظر أدناه). وقد تم تأكيد لائحة الاتهام الأصلية في قضية *تورينابو وآخرين* في 24 آب/أغسطس 2018، وألقي القبض في رواندا، في 3 أيلول/سبتمبر 2018، على خمسة من المتهمين الذين أنكروا التهم الموجهة إليهم خلال أول مثول لهم أمام المحكمة. وأرجئت المحاكمة الابتدائية، التي كان من المقرر أن تبدأ في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2019، بعد أن وافق القاضي المنفرد على طلب الادعاء في أيلول/سبتمبر 2019 تعديل لائحة الاتهام تعديلا جوهريا. وعلاوة على ذلك، في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2019، أكد قاض منفرد لائحة اتهام صادرة ضد السيد نغيراباتواري تتعلق أيضا بادعاءات تفيد بتدخله في سير إجراءات دعوى إعادة النظر في قضيته. وأنكر السيد نغيراباتواري التهمة الموجهة إليه خلال أول مثول له في 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019، ووافق القاضي المنفرد في 10 كانون الأول/ديسمبر 2019 على طلب الادعاء ضم قضية *نغيراباتواري* المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة إلى قضية *تورينابو وآخرين*. وفي بادئ الأمر، كان من المتوقع أن تبدأ المحاكمة في القضية المشتركة في حزيران/يونيه 2020 وأن تنتهي بحلول نهاية كانون الأول/ديسمبر 2020. وبالنظر إلى القيود المفروضة على السفر والتنقل، قرر القاضي المنفرد تأجيل بدء المحاكمة حتى 24 آب/أغسطس 2020 على أقل تقدير. ولا تزال الإجراءات القضائية السابقة للمحاكمة والأعمال التحضيرية للمحاكمة الابتدائية جارية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أصدر القاضي المنفرد 78 قراراً وأمراً ذات صلة بمسائل مثل الاختصاص القضائي والإقرار بالذنْب، والإفراج المؤقت، والإفصاح، وتعاون الدول.

جيم - الأنشطة الرئيسية التي اضطلعت بها الدوائر الابتدائية

37 - في قضية *ستانيشيتش وسيماتوفيتش*، أكملت هيئة دفاع *ستانيشيتش* تقديم شهودها في تشرين الأول/أكتوبر 2019. وبدأت هيئة دفاع *سيماتوفيتش* تقديم شهودها في تشرين الثاني/نوفمبر 2019، وكان من المتوقع أن تنتهي من تقديم الأدلة في حزيران/يونيه 2020. وبسبب جائحة كوفيد-19، توقفت إجراءات اختتام مرافعة الدفاع في قضية *سيماتوفيتش* في آذار/مارس 2020 بالنظر إلى الشواغل المتعلقة بصحة الشهود والقيود المفروضة على السفر والتنقل في هولندا وصربيا. ومع ذلك، واصلت الدائرة الابتدائية البت في الالتماسات المتعلقة بقبول المستندات، ويواصل الطرفان إعداد المذكرات الختامية للمحاكمة. وفي الوقت الحالي، تتوقع الدائرة الابتدائية استئناف الإجراءات في 1 أيلول/سبتمبر 2020 من أجل الاستماع إلى شهود الدفاع السبعة النهائيين. وفي الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت الدائرة الابتدائية 89 قراراً وأمراً تعلق عدد منها بحماية الشهود والاطلاع على المواد السرية وقبول الأدلة والإفراج المؤقت.

دال - الأنشطة الرئيسية التي اضطلعت بها دائرة الاستئناف

38 - واصلت دائرة الاستئناف النظر في إجراءات الاستئناف في قضية *ملاديتش* التي أصدرت فيها المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة حكما ابتدائيا في 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2017. وطلب السيد ملاديتش من دائرة الاستئناف تمديد الموعد النهائي لتقديم المذكرات. ووافقت دائرة الاستئناف جزئياً على الطلبات، وسمحت بتمديد المواعيد النهائية بما مجموعه 210 أيام. واختُتمت عملية تقديم المذكرات في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2018.

39 - وفي 16 كانون الأول/ديسمبر 2019، حددت دائرة الاستئناف موعد جلسة الاستئناف في 17 و 18 آذار/مارس 2020. غير أن السيد ملاديتش طلب إلى دائرة الاستئناف في نهاية شباط/فبراير 2020 تحديد موعد آخر للجلسة ليتمكن من الخضوع لعملية جراحية. فوافقت دائرة الاستئناف على هذا

الطلب، وأرجأت موعد الجلسة إلى ما بعد عملية السيد ملاديتش الجراحية بستة أسابيع تقريبا لإتاحة الوقت له للتعافي. وفي الوقت نفسه، طلبت دائرة الاستئناف تقارير أسبوعية عن حالته الصحية لتيسير تحديد موعد آخر لجلسة الاستئناف على وجه السرعة. وبالإشارة إلى التقارير الطبية التي تفيد بأن السيد ملاديتش يتعافى بشكل جيد من الجراحة، وبالنظر إلى القيود المفروضة آنذاك على السفر بسبب جائحة كوفيد-19، حددت دائرة الاستئناف، بالتشاور مع الطرفين، موعداً آخر لجلسة الاستئناف في 16 و 17 حزيران/يونيه 2020. غير أن هيئة دفاع السيد ملاديتش قدّمت في 21 أيار/مايو 2020 إشعاراً بعدم إمكانية حضور الجلسة المقررة بسبب التطورات والقيود المتعلقة بجائحة كوفيد-19. ومراعاة لذلك، وأخذا في الاعتبار الظروف الاستثنائية، بما في ذلك العوائق التي حالت دون سفر القضاة لحضور جلسة الاستماع، رأت دائرة الاستئناف أنه من غير الممكن عقد الجلسة في الموعد المقرر. وبناء على ذلك، قررت في 28 أيار/مايو 2020 تأجيل الجلسة، وأوضحت أنها ستعيد تحديد موعدها حالما تسمح الظروف بذلك. وتحقيقا لتلك الغاية، طلبت دائرة الاستئناف إلى رئيس القلم أن يقدم لها تقريراً عن دراسة الجدوى كل 10 أيام عمل على الأقل. وفي 30 حزيران/يونيه 2020، لم يكن من الممكن بعدُ تحديد موعد جديد للجلسة بسبب استمرار القيود المتعلقة بجائحة كوفيد-19. بيد أن دائرة الاستئناف غيرت موعد الجلسة إلى 25 و 26 آب/أغسطس 2020، بعد فترة وجيزة من انتهاء الفترة المشمولة بالتقرير.

40 - وفي الفترة المشمولة بالتقرير، أصدرت دائرة الاستئناف 25 قرارا أو أمرا فيما يتعلق بقضية *ملاديتش*.

41 - وفي 27 أيلول/سبتمبر 2019، أصدرت دائرة الاستئناف حكمها في دعوى إعادة النظر في قضية *نغيراباتواري*. وردّت دفوع السيد نغيراباتواري الذي حاول أن يثبت أن الشهود الأربعة الرئيسيين الذين استُند إلى شهاداتهم لإدانته بتهمة التحريض المباشر والعلني على ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية والحض والمعاونة والمساعدة على ارتكابها قد تراجعوا بصدق عن الشهادات التي أدلوا بها خلال المحاكمة. وقررت دائرة الاستئناف استمرار نفاذ حكم الاستئناف الصادر في حق السيد نغيراباتواري بالسجن لمدة 30 سنة على تلك الجرائم. وعُقدت جلسات دعوى إعادة النظر في الفترة من 16 إلى 24 أيلول/سبتمبر 2019 في فرع الآلية في أروشا، على النحو المتوقع في التقرير المرحلي السابق. واستمعت دائرة الاستئناف إلى أقوال ستة شهود، من بينهم الشهود الأربعة الذين قيل إنهم تراجعوا عن شهاداتهم، ومرافعات شفوية قدمها الطرفان. وكانت هذه هي أول مرة تُستخدم فيها قاعة المحكمة في فرع أروشا لجلسات سماع الشهود وتقديم الأدلة.

42 - وفي قضية انتهاك حرمة المحكمة ضد بيتار يويتش وفْييريكا راديتا، اللذين نُقلا من المحكمة الدولية الجنائية ليوغوسلافيا السابقة إلى الآلية، رفضت دائرة الاستئناف في 24 شباط/فبراير 2020 طلب استئناف صربيا ضد إلغاء أمر إحالة القضية. ومن هذا المنطلق، يجب على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما فيها صربيا، أن تتقيد بالتزاماتها بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ومن ثم يُتوقع منها أن تتصرف وفقا لأوامر الاعتقال غير المنفذة بعدُ الصادرة بحق المتهمَين وأن تكفل إلقاء القبض عليهما واحتجازهما ونقلهما إلى عهدة الآلية فوراً.

رابعا - الأنشطة التي اضطلع بها مكتب المدعي العام[1]

ألف - مقدمة

43 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتب المدعي العام للآلية التركيز على ثلاث أولويات هي: (أ) الإنجاز السريع للمحاكمات الابتدائية ودعاوى الاستئناف؛ (ب) وتحديد مكان بقية الهاربين الذين أصدرت المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لوائح اتهام بحقهم، وإلقاء القبض عليهم؛ (ج) ومساعدة الهيئات القضائية الوطنية على مقاضاة مرتكبي الجرائم الدولية في رواندا ويوغوسلافيا السابقة.

44 - ويسترشد المكتب، في تسيير أعماله، بآراء مجلس الأمن وطلباته على النحو المبين في جملة مواضع منها القراران 2256 (2015) و 2529 (2020). وقد واصل المكتب تنفيذ سياسة "المكتب الواحد" لزيادة ترشيد العمليات وتخفيض التكاليف.

45 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حقق المكتب نتيجة هامة من خلال ضمان القبض على فيليسيان كابوغا، الذي اعتُقل في فرنسا بعد ما أمضى قرابة 23 عاما هارباً من العدالة. كما قام المكتب بتحديد مصير الهارب أوغستين بيزيمانا من خلال تأكيد وفاته. وحتى الآن، قام المكتب بتحديد مكان وجود اثنين من الهاربين الرئيسيين الثلاثة الذين صدرت بحقهم لوائح اتهام من المحكمة الجنائية الدولية في رواندا. ويعرب مكتب المدعي العام عن تقديره العميق لجميع شركائه لما قدموه من مساعدة في هذه الجهود. وقد أظهرت هذه التجربة النتائج الباهرة التي يمكن تحقيقها من خلال إنفاذ القانون الدولي والتعاون القضائي.

باء - المحاكمات ودعاوى الاستئناف

46 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، اتخذ مكتب المدعي العام جميع الخطوات التي تدخل في نطاق سيطرته للإسراع في إنجاز الإجراءات القضائية *المخصصة* بموجب اختصاص الآلية عملاً بالنظام الأساسي والترتيبات الانتقالية (قرار مجلس الأمن 1966 (2010)، المرفقان 1 و 2)، وهي محاكمة تمهيدية واحدة (*قضية تورينابو وآخرون*)، وإعادة محاكمة واحدة (*ستانيشيتش وسيماتوفيتش*)، وقضية استئناف واحدة (*قضية ملاديتش*).

47 - وفي 15 كانون الأول/ديسمبر 2015، ألغت دائرة الاستئناف بالمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة حكم الدائرة الابتدائية في قضية *ستانيشيتش وسيماتوفيتش*، وأمرت بإعادة النظر في القضية بكل ما ورد فيها من تهم. وبدأت إجراءات المحاكمة في هذه القضية في 13 حزيران/يونيه 2017. واستدعى الدفاع في قضية *ستانيشيتش* آخر شاهد له في 17 تشرين الأول/أكتوبر 2019، وبدأ الدفاع في قضية *سيماتوفيتش* عرض أدلته في 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2019. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استجوب الادعاء 11 شاهدا في المحكمة، وقدم 11 طلبا لقبول أدلة، وردَّ على 4 طلبات أخرى قدمها الدفاع في هذه القضية. وتجدر الإشارة إلى أن الادعاء رد على سلسلة ضخمة من طلبات قبول الأدلة قدمها الدفاع في قضية *ستانيشيتش*، الذي سعى إلى قبول 902 وثيقة بلغت في المجموع أكثر من 000 20 صفحة من الأدلة. وفي ضوء تأجيل جلسات المحكمة، انتهز الادعاء الفرصة للمضي قدما في استعداداته للمرافعات الختامية.

(1) يتضمن هذا الفرع آراء المدعي العام للآلية.

48 - وفي 22 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، أدانت دائرة ابتدائية في المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة بالإجماع راتكو ملاديتش بارتكاب جرائم الإبادة الجماعية والإرهاب والاضطهاد والإبادة والقتل والهجمات غير القانونية على المدنيين والترحيل والأعمال اللاإنسانية وأخذ الرهائن، وحكمت عليه بالسجن مدى الحياة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل مكتب المدعي العام استعداداته لجلسة الاستئناف الشفوية فيما يتعلق بهذه الدعوى التي تقرر إجراؤها في 17 و 18 آذار/مارس 2020. وفي 6 آذار/مارس 2020، أمرت دائرة الاستئناف، بناء على طلب الدفاع، بتأجيل الجلسة حتى إشعار آخر. وفي 1 أيار/مايو 2020، أعادت دائرة الاستئناف تحديد موعد جلسة الاستئناف في 16 و 17 حزيران/يونيه. وفي 28 أيار/مايو 2020، أرجأت دائرة الاستئناف مرة أخرى جلسة الاستئناف حتى إشعار آخر. وفي 19 حزيران/يونيه 2020، قدم الادعاء طلبا عاجلا يحث دائرة الاستئناف على تحديد موعد لجلسة الاستئناف في تموز/يوليه 2020. وواصل الادعاء التأكد من استعداده لتقديم مرافعاته الشفوية، لكي يكون جاهزا للجلسة حينما تعقد في نهاية المطاف.

49 - وفي 24 آب/أغسطس 2018، أقر قاض منفرد لائحة اتهام ضد خمسة مواطنين روانديين، وهم مكسيماليان تورينابو وآنسيلم نزابونيمبا وجان دوديو نداغيجيمانا وماري روز فاتوما وديك برودونس مونيشولي. وفي 10 تشرين الأول/أكتوبر 2019، أقرّ القاضي المنفرد لائحة الاتهام الصادرة بحق أوغستين نغيراباتواري، موجها إليه تهمتَين بانتهاك حرمة المحكمة وتهمة واحدة بالتحريض على انتهاك حرمة المحكمة. وفي 10 كانون الأول/ديسمبر 2019، وافق القاضي المنفرد على طلب الادعاء وأمر بضم القضيتين.

50 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، بذل الادعاء جهودا مكثفة فيما يتعلق بالأعمال التحضيرية السابقة للمحاكمة والتقاضي. ومنذ تاريخ الاعتقال وحتى نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت فرق الدفاع 380 مذكرة، بينما قدم الادعاء 253 مذكرة. وكان هناك 153 أمرا وقرارا صادرا عن القاضي المنفرد، و 25 أمرا وقرارا صادرا عن دائرة الاستئناف، و 38 أمرا وقرارا من الرئيس. وقدّم قلم المحكمة 106 مذكرات أيضا. وكان على الادعاء أن يرد على 307 مسائل أثارتها أفرقة الدفاع في مراسلاتها. وقد كشف الادعاء بالفعل عن أكثر من 1,9 تيرابايت من المواد، بما في ذلك ما يقرب من 820 1 وثيقة تم تقديمها منذ 13 أيار/مايو 2020. ومن المتوقع أن يظل التقاضي على مستوى عالٍ خلال مرحلتي ما قبل المحاكمة والمحاكمة في هذه القضية.

51 - وظل الادعاء ملتزما باتخاذ جميع الخطوات اللازمة للتعجيل بإنجاز جميع الإجراءات التي تأخر تنفيذها بسبب جائحة كوفيد-19 المستمرة، وفقا لتوجيهات الدوائر المعنية. وبالإضافة إلى ذلك، لا يزال مكتب المدعي العام ملتزما بنشر موارده الحالية بمرونة من أجل الاضطلاع بكفاءة بأي مسؤوليات إضافية توكل إليه في إطار ولايته.

جيم - الهاربون من العدالة

52 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نجح مكتب المدعي العام في تحديد مكان وجود اثنين من بقية الهاربين الذين وجهت إليهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا لائحة اتهام، وهما: فيليسيان كابوغا وأوغستين بيزيمانا. وفي الوقت نفسه، واصل المكتب بذل الجهود لتحديد مكان بقية الهاربين واعتقالهم، بمن فيهم بروتايس مبيرانيا.

53 - وكان فيليسيان كابوغا، قبل إلقاء القبض عليه في 16 أيار/مايو 2020، أحد الهاربين الذين يتصدرون قائمة المطلوبين الذين زُعم أنهم كانوا من الشخصيات البارزة في الإبادة الجماعية التي وقعت

في رواندا عام 1994. وجاء اعتقال كابوغا نتيجة تحقيق شـامل قائم على التحليل بدعم من سـلطات إنفاذ القانون والسلطات القضائية في فرنسا – وكذلك ألمانيا وبلجيكا ورواندا وسويسرا ولكسمبرغ والمملكة المتحدة والنمسـا وهولندا والولايات المتحدة وغيرها من البلدان، إلى جانب وكالة الاتحاد الأوروبي للتعاون في مجال إنفاذ القانون والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية. وقد أتاحت تلك الجهود للمكتب في وقت سابق من هذا العام أن يستنتج أن كابوغا كان مختبئا في أنيير – سور – سين في فرنسا. وتعاونت السلطات الفرنسية بشكل فوري مع المكتب، وأكدت معلومات المكتب الاستخباراتية، وتمكنت علاوة على ذلك من تحديد مكان كابوغا. وأوضح اعتقال كابوغا الأهمية الحيوية للتعاون السريع والفعال من جانب الدول الأعضاء مع مكتب المدعي العام للآلية. وكانت المسـاعدة والدعم المقدمان من سـلطات إنفاذ القانون والسـلطات القضـائية حاسـمة في نجاح المكتب.

54 – وفي تطور هام آخر، أكد المكتب وفاة أوغسـتين بيزيمانا، وهو أحد الهاربين الرئيسـيين الذين كان يتعين على الآلية محاكمتهم. وجاء هذا التأكيد في أعقاب محاولات سـابقة غير ناجحة، في الفترة بين عامي 2013 و 2015، لتأكيد وفاة الهارب من خلال تحليل عينات من الحمض النووي لرفات بأحد القبور التي تم التعرف عليه في جمهورية الكونغو. وخلال العام الماضـي، عمل المكتب مع السـلطات في الولايات المتحدة لإعادة فحص العينات باستخدام تكنولوجيا متقدمة، نجحت هذه المرة في التوصـل إلى نتائج. وتمكن المكتب من تأكيد أن الحمض النووي الميتوكوندري للرفات المسـتخرج من القبر الذي تم التعرف عليه مماثل للعينات المرجعية التي تم الحصـول عليها من والدة بيزيمانا. كما اسـتبعد المكتب، بمسـاعدة السـلطات الرواندية، إمكانية أن يكون الرفات لأي من أقارب بيزيمانا الذكور من ناحية أمه. ويعرب المكتب عن بالغ تقديره للسـلطات في جمهورية الكونغو ورواندا وهولندا والولايات المتحدة على تعاونها ومسـاعدتها في هذه المسألة.

55 – ومما يؤسف له أنه على الرغم من تلك النجاحات، وجد المكتب صعوبة كبيرة في الحصـول على التعاون اللازم من بعض الدول الأعضـاء، مما أعاق جهوده إلى حد كبير. وخلال الفترة المشـمولة بالتقرير، قدم مكتب المدعي العام عددا من طلبات المساعدة إلى السلطات الوطنية تتعلق بالعديد من جوازات السفر المزورة أو المشـتراة بصـورة غير قانونية التي حصـل عليها الهاربون واسـتخدموها للسـفر دوليا. غير أنه مما يؤسـف له أن المكتب لم يتلق سـوى معلومات إضـافية قليلة جدا رداً على تلك الطلبات، على الرغم من جهود المتابعة العديدة. وبالمثل، راوح التعاون مع السـلطات الزمبابوية مكانه إلى حد كبير، ولم يحرز بذلك سوى تقدم ضئيل إن لم يكن منعدما.

56 – وسيواصل المكتب العمل بشكل مباشر مع السلطات الوطنية من أجل حشد الدعم وكفالة الاستجابة على وجه السـرعة لطلبات المسـاعدة التي يتقدم بها. ويكرر المكتب التأكيد على التزامه بإلقاء القبض على بقية الهاربين في أقرب وقت ممكن.

دال – تقديم المساعدة إلى السلطات القضائية الوطنية

57 – تكتسـي المحاكمات الوطنية أهمية بالغة في تحقيق قدر أكبر من العدالة لضـحايا جرائم الحرب والجرائم ضـد الإنسـانية وجرائم الإبادة الجماعية التي ارتُكبت في يوغوسـلافيا السـابقة ورواندا. وتمشـيا مع اسـتراتيجيتي الإنجاز اللتين وضـعتهما المحكمتان المخصـصـتان، والمبينتين في قراري مجلس الأمن 1966 (2010) و 2256 (2015) وفي النظام الأساسي، كُلّف مكتب المدعي العام بتقديم المساعدة والدعم

لإجراء محاكمات وطنية لمرتكبي تلك الجرائم. وفي البلدان المتأثرة، تعد المحاكمة الفعالة لمرتكبي تلك الجرائم شرطا أساسيا لإرساء سيادة القانون والحفاظ عليها، وإظهار حقيقة ما حدث، وتشجيع المصالحة. وتقوم دول ثالثة أيضاً بمحاكمة متهمين موجودين في أراضيها على الجرائم المرتكبة في رواندا ويوغوسلافيا السابقة.

58 - وواصل مكتب المدعي العام جهوده، في حدود الموارد المتاحة له، لرصد السلطات القضائية الوطنية التي تقوم بمحاكمات في قضايا جرائم الحرب الناجمة عن النزاعات في رواندا ويوغوسلافيا السابقة، ولتقديم الدعم وإسداء المشورة إليها. ويقيم المكتب حواراً متواصلا مع نظرائه، ويتخذ مجموعة متنوعة من المبادرات لمساعدة قطاعات العدالة الجنائية الوطنية وبناء قدراتها. ويُعرِب المكتب عن امتنانه العميق للجهات الشريكة على توفير الدعم المالي واللوجستي وغير ذلك من أنواع الدعم من أجل مسانَدة جهود المكتب في مجالي بناء القدرات والتدريب.

59 - واستمر مشروع التدريب المشترك بين الاتحاد الأوروبي والآلية لفائدة المدعين العامين الوطنيين والمهنيين الشباب. وقد عمل مدعون عامون معنيون بالاتصال ومهنيون شباب في البوسنة والهرسك وفي صربيا مع مكتب المدعي العام من أجل دعم نقل الأدلة والخبرات إلى مكاتبهم الوطنية وإلى المحاكمات الوطنية لجرائم الحرب المرتكَبة في يوغوسلافيا السابقة. وواصل المكتب أيضا تنفيذ المشروع المشترك بين الاتحاد الأوروبي والآلية الذي يدعم المساءلة المحلية عن جرائم الحرب.

60 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المكتب تزويد السلطات الوطنية بإمكانية الحصول على الأدلة والمعلومات استجابةً لعدد كبير من الطلبات. وفيما يتعلق برواندا، تلقى المكتب وجهَّز ست طلبات للمساعدة من أربع دول أعضاء. وقد سلم المكتب في المجموع ما يزيد على 400 1 وثيقة، تضم أكثر من 000 23 صفحة من الأدلة. وبالإضافة إلى ذلك، يسر المكتب الوصول إلى شاهدين وقدم مذكرتين تتعلقان بطلب للمساعدة. وفيما يتعلق بيوغوسلافيا السابقة، تلقى المكتب 451 طلبا للمساعدة من خمس دول أعضاء وثلاث منظمات دولية. وورد نحو 153 طلب مساعدة من السلطات في البوسنة والهرسك، وطلب واحد من كرواتيا، و 11 طلبا من صربيا. وقد سلّم المكتب في المجموع ما يزيد على 100 10 وثيقة، تضم زهاء 000 267 صفحة، و 312 تسجيلاً سمعياً بصرياً. وبالإضافة إلى ذلك، قدم المكتب مذكرتين تتعلقان بطلبات بشأن تغيير تدابير حماية الشهود، ومذكرتين فيما يتعلق بتأكيد تدابير حماية الشهود.

61 - وقد شهدت السنوات الأخيرة زيادةً كبيرة في طلبات المساعدة التي تلقاها المكتب. فعلى سبيل المثال، ارتفع عدد الطلبات الواردة في فرع لاهاي من 111 طلباً في عام 2013 إلى 329 طلباً في عام 2019، و 282 طلباً في النصف الأول من عام 2020 فقط - وهي زيادة كبيرة، بالنظر إلى الحجم الكبير لطلبات المساعدة التي لا يزال المكتب يتلقاها، وهو يتوقع استمرار ازديادها في المستقبل.

خامسا - الأنشطة التي اضطلعت بها الآلية

62 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر قلم الآلية في تقديم خدمات الدعم القضائي للآلية، وفي تزويدها كذلك بخدمات دعم أخرى في النواحي الإدارية والقانونية والسياساتية والدبلوماسية والنواحي المتعلقة بالميزانية.

ألف - الميزانية والإدارة والملاك الوظيفي والمرافق

63 - قررت الجمعية العامة، بقرارها 259/74، أن تخصص للحساب الخاص للآلية مبلغا إجماليه 500 924 96 دولار لعام 2020.

64 - ونفذت الآلية قرار الجمعية العامة[2] المتعلق بتخفيض المساعدة المؤقتة العامة والموارد المتصلة بالسفر، وعملت بنشاط على قصر نفقاتها الإجمالية على الضرورة القصوى.

65 - وأدت جائحة كوفيد-19 إلى انخفاض النفقات في عام 2020 عما كان متوقعا. ونظرا للقيود المتصلة بالصحة العامة، تعيَّن تأجيل نشاط قاعات المحكمة وتأخر تعيين الموظفين وتوقف السفر إلى حد كبير. غير أنه، كما ذُكر أعلاه، كان على الآلية أن تتخذ عددا من التدابير، مثل تنفيذ ترتيبات العمل عن بعد كلما أمكن، من أجل ضمان استمرارية تصريف الأعمال. ولذلك، قابلت بعض الوفورات التي تحققت نفقاتٌ إضافية تتصل بالتصدي لجائحة كوفيد-19، مثل نفقات الرعاية الطبية وتكنولوجيا المعلومات، إضافة إلى النفقات المتكبدة لكفالة بيئة عمل آمنة عند عودة الموظفين إلى أماكن العمل.

66 - وتقوم الآلية بإعداد مشروع ميزانيتها لعام 2021، الذي سيتضمن الاحتياجات المتعلقة بقضية *تورينابو وآخرين*، وقضية *ستانيشيتش وسيماتوفيتش*، وقضية *ملاديتش*، رهنا بتأثير جائحة كوفيد-19 على استئناف نشاط قاعات المحكمة. وستحدد الميزانية المقترحة أيضا الاحتياجات لمرحلة ما قبل المحاكمة ومرحلة المحاكمة في قضية *كابوغا*. وفي حين ستواصل الآلية الاستعانة بأفضل الممارسات، والابتكار في تحقيق الكفاءة، والاستفادة من تجربة القضايا السابقة، نظرا لحجم القضية ودرجة تعقيدها، من المتوقع أن تكون الميزانية المقترحة لعام 2021 أكبر بصفة عامة. بيد أن الآلية ظلت ملتزمة برؤية مجلس الأمن للآلية كهيكل صغير ومؤقت وفعال تتقلص مهامه وحجمه مع مرور الوقت، ويضم عددا قليلا من الموظفين يتناسب مع مهامه المحدودة.

67 - ويقوم الفريق المعني بإدارة جائحة كوفيد-19 الذي يضم ممثلين من جميع الأجهزة الثلاثة بتنسيق التصدي للجائحة. واعتُمدت سلسلة من تدابير التخفيف لضمان استمرارية الأعمال وتقليل احتمال تعرض الموظفين للإصابة بمرض كوفيد-19 في جميع مراكز العمل. وتفوَّق قسم خدمات تكنولوجيا المعلومات في إقامة البنية التحتية الضرورية مع ضمان سرية بيانات الآلية.

68 - ورغم أنه تعين تأجيل بعض المهام، لا سيما المهام المتعلقة بإجراءات المحكمة، استمر معظم الأنشطة الواسعة النطاق التي يضطلع بها قلم الآلية دون انقطاع، مع الإبقاء على حالات التأخر عند أدنى حد ممكن. وكان الفريق المعني بإدارة جائحة كوفيد-19 يخطط بعناية لإعادة الموظفين بأمان وبشكل تدريجي إلى المكاتب في جميع مراكز العمل.

69 - وواصلت الآلية جهودها في تنفيذ توصيات هيئات الرقابة الداخلية والخارجية التابعة للأمم المتحدة، ويسُرُّها أنها قطعت أشواطا كبيرة في هذا الصدد بإغلاق ما يزيد على 10 توصيات لم يبت فيها بعد من توصيات مراجعة الحسابات التي قدمها مكتب خدمات الرقابة الداخلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

70 - وفي 30 حزيران/يونيه 2020، كان لدى الآلية ما مجموعه 546 من الموظفين المعينين بعقود مستمرة والموظفين المعينين في إطار المساعدة المؤقتة العامة: 235 في فرع أروشا، بما في ذلك المكتب

(2) أيدت الجمعية العامة في قرارها 259/74 توصيات اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بهذا الصدد (A/74/593).

الميداني في كيغالي؛ و 311 في فرع لاهاي، بما يشمل مكتب سراييفو الميداني. ويضم الملاك الوظيفي للآلية رعايا من 72 دولة عضوا. وشكلت النساء 53 في المائة من موظفي الفئة الفنية وما فوقها، بينما شكل الرجال 47 في المائة، وهو ما ينسجم مع أهداف تكافؤ الجنسين التي وضعها الأمين العام. وعند النظر في موظفي فئة الخدمات العامة، يكون متوسط النسبة المئوية للنساء في الملاك الوظيفي أدنى. ولا تزال الآلية ملتزمة بتحقيق قدر أكبر من التوازن بين الجنسين والتمثيل الجغرافي العادل.

71 - وأحرز تقدم كبير في إنجاز مشروع التشييد في فرع أروشا، في حين واصلت الآلية تنفيذ أعمال الإصلاح في مبانيها[3]. ولا يزال تركيز الآلية منصبا على اتخاذ الإجراءات المناسبة لاسترداد التكاليف المباشرة وغير المباشرة الناشئة عن الأخطاء وحالات التأخير، كلما كان ذلك مجدياً من الناحية الاقتصادية، عملا بقرار الجمعية العامة 288/73، وقررت الآلية التوقف عن دفع التعويضات عن التأخير، بعد التشاور عن كثب مع المكاتب المعنية في مقر الأمم المتحدة.

72 - وعلى نحو ما ورد في تقارير سابقة، حصلت الدولة المضيفة في نيسان/أبريل 2019 على ملكية المباني التي تستأجرها الآلية في فرع لاهاي. ويُحرز تقدم في التفاوض مع الدولة المضيفة بشأن عقد الإيجار المقبل الذي يأخذ في الاعتبار انخفاض احتياجات الآلية من أماكن العمل، كما أُحرز تقدم في خطط الدولة المضيفة لتجديد المباني بالكامل.

73 - وتعرب الآلية عن خالص امتنانها لكلتا الدولتين المضيفتين على التزامهما الطويل الأمد ودعمهما الذي لا يقدر بثمن.

باء - دعم الأنشطة القضائية

74 - واصل قلم الآلية تقديم الدعم للأنشطة القضائية التي تضطلع بها الآلية في كلا الفرعين طيلة الفترة المشمولة بالتقرير. ولزيادة الاتساق في عمليات المحاكم وإدارة السجلات القضائية، أنشئت في فرع أروشا، في آب/أغسطس 2019، وحدة مخصصة للسجلات القضائية وعمليات المحاكم. وكان من أبرز الإنجازات بدء تشغيل قاعدة البيانات القضائية الموحدة في 15 آب/أغسطس 2019. وللأسف، كان التحضير لبدء التشغيل العام لقاعدة البيانات لا يزال جاريا حتى وقت كتابة هذا التقرير.

75 - وفي فرع أروشا، يسر قلم الآلية الجلسة المكرسة لدعوى إعادة النظر والجلسة اللاحقة لإصدار الحكم في دعوى إعادة النظر في قضية *نغيراباتواري*، وجلسة المثول للمرة الأولى أمام المحكمة في قضية *نغيراباتواري* المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة، والإجراءات السابقة للمحاكمة في قضية *تورينابو وآخرين*، وقدَّم الخدمات إليها. وفي فرع لاهاي، يسَّر قلم الآلية عقد جلسات استماع في المحكمة في قضية *ستانيشيتش وسيماتوفيتش*، ودعم إجراءات الاستئناف في قضية *ملاديتش*. وإجمالاً، قام قلم الآلية بتجهيز أكثر من 536 2 ملفا قضائيا يبلغ عدد صفحاتها 290 32 صفحة.

76 - ودعم قسم خدمات الدعم اللغوي التابع لقلم الآلية الأنشطة المستمرة والمخصصة التي تضطلع بها الآلية، بطرق منها توفير ترجمة الأحكام والوثائق الأخرى إلى اللغات الإنكليزية والفرنسية

(3) يرد مزيد من التفاصيل عن حالة إنجاز مشروع التشييد في تقرير الأمين العام عن تشييد مرفق جديد للآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين الدوليتين، فرع أروشا (A/74/662).

والبوسنية/الكرواتية/الصربية واللغة الكينيارواندية ولغات أخرى، حسب الاقتضاء، وكذلك خدمات الترجمة الشفوية.

77 - وقدم قلم الآلية المساعدة إلى 61 فريق دفاع يبلغ مجموع عدد أعضائها 155 عضواً تقريبا.

78 - وعملا بالمادة 15 (4) من النظام الأساسي، واتساقا مع التزام الآلية بالكفاءة، واصل قلم الآلية الاحتفاظ بقوائم المرشحين المؤهلين كي يتسنى تعيين الموظفين على وجه السرعة لدعم مزيد من الإجراءات القضائية، لا سيما فيما يتعلق بقضية *كابوغا* أو في حالة إلقاء القبض على هارب آخر.

جيم - تقديم الدعم للأنشطة المقررة الأخرى

1 - مؤازرة الشهود وحمايتهم

79 - تتولى الآلية المسؤولية عن حماية الشهود الذين أدلوا بشهاداتهم أمام المحكمتين المخصصتين، والشهود الذين مثلوا أمام الآلية أو يُحتمل أن يمثلوا أمامها. ويستفيد حاليا نحو 150 3 شاهدا من تدابير الحماية.

80 - وتتولى وحدة مؤازرة الشهود وحمايتهم في كلا الفرعين توفير الأمن للشهود بتقييم ما يتعرضون له من تهديد وتنسيق الاستجابة للمتطلبات الأمنية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، حرصت الوحدة أيضا على حفظ سرية المعلومات المتعلقة بالشهود المشمولين بالحماية، وواصلت الاتصال بالشهود فيما يتعلق بإلغاء تدابير حماية الشهود أو تعديلها أو تعزيزها. وقدم قلم الآلية 39 مذكرة قضائية متعلقة بالشهود المشمولين بالحماية وغير ذلك من المسائل المتعلقة بالشهود.

81 - وفي فرع أروشا، واصل مكتب كيغالي الميداني تقديم المساعدة الطبية والنفسية الاجتماعية للشهود، مع التركيز على الشهود الذين كانوا من ضحايا العنف الجنسي أو الجنساني خلال الإبادة الجماعية التي تعرض لها شعب التوتسي في رواندا.

82 - وعلاوة على ذلك، يسرت وحدة مؤازرة الشهود وحمايتهم مثول ستة شهود في إجراءات إعادة النظر في قضية *نغيراباتواري*، واتخذت ترتيبات إدارية ولوجستية بشأن أنشطة الشهود فيما يتعلق بقضية *تورينابو وآخرين*، وبقضية *نغيراباتواري* المتعلقة بانتهاك حرمة المحكمة، وواصلت دعم أنشطة الشهود في قضية *ستانيشيتش وسيماتوفيتش*، بسبل منها تيسير مثول 23 شاهدا.

2 - مرافق الاحتجاز

83 - في 30 حزيران/يونيه 2020، كان مرفق الأمم المتحدة للاحتجاز في أروشا يضم محتجزا واحد، وكانت وحدة الأمم المتحدة للاحتجاز في لاهاي تؤوي ثلاثة محتجزين. ويحتفظ كلا مرفقي الاحتجاز بطاقة استيعابية تسمح باحتجاز العديد من الأفراد الذين يفرج عنهم مؤقتا في انتظار الإجراءات التي تتخذ في الآلية.

3 - إنفاذ الأحكام

84 - تعتمد الآلية على تعاون الدول من أجل إنفاذ الأحكام. وحتى 30 حزيران/يونيه 2020، كانت الآلية تشرف على إنفاذ الأحكام الصادرة بحق ما مجموعه 50 شخصاً.

85 - وكان ثلاثون شخصا أدانتهم المحكمة الجنائية الدولية لرواندا يقضون مدة عقوبتهم في ثلاث دول. ولا يزال واحد من الأشخاص المدانين في مرفق الأمم المتحدة للاحتجاز في أروشا، في انتظار الإجراءات المتصلة بانتهاك حرمة المحكمة ونقله إلى الدولة المعينة لإنفاذ الحكم.

86 - وكان عشرون شخصا أدانتهم المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة يقضون مدة عقوباتهم في 11 دولة. ولا يزال شخصان مدانان في وحدة الأمم المتحدة للاحتجاز في لاهاي في انتظار نقلهما إلى دول إنفاذ الأحكام.

87 - وتعرب الآلية عن امتنانها للدول الأعضاء التي تقدم الدعم فيما يتعلق بإنفاذ أحكامها، وللدول الأخرى التي تنظر في إنفاذ الأحكام في المستقبل.

4 - تقديم المساعدة إلى السلطات القضائية الوطنية

88 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قام قلم الآلية بتجهيز 111 من طلبات المساعدة الواردة من السلطات الوطنية أو الأطراف في الإجراءات القضائية الوطنية فيما يتعلق بالإجراءات القضائية الوطنية المتصلة بجرائم الإبادة الجماعية التي تعرض لها شعب التوتسي في رواندا أو النزاعات التي شهدتها يوغوسلافيا السابقة.

5 - نقل الأشخاص الذين بُرئت ساحتهم والذين أُفرج عنهم

89 - واصلت الآلية تركيز جهودها على تيسير نقل الأشخاص الذين بُرئت ساحتهم والذين أُفرج عنهم، وتقديم المساعدة اللازمة للأشخاص الذين لا يزالون يقيمون في أروشا. وعلى الرغم من هذه الجهود، ظل عدد الأشخاص الذين بُرئت ساحتهم والذين أُفرج عنهم في أروشا تسعة أشخاص. ولاحظ مجلس الأمن بقلق، في قراره 2529 (2020)، المشاكل التي تواجهها الآلية في هذا الصدد، وشدد على أهمية إيجاد حلول سريعة ودائمة لهذه المشاكل، وشجع على بذل قصارى الجهود من أجل بلوغ هذه الغاية، لتحقيق ذلك، وكرر تأكيد دعوته جميع الدول إلى التعاون مع الآلية ومدّها بكل ما يلزم من مساعدة في هذا الصدد. وبناء على ذلك، تحث الآلية جميع الدول الأعضاء على دعمها في إيجاد حلول لهذه المشكلة الخطيرة التي تمس بشكل خطير حقوق هؤلاء الأفراد.

6 - رصد القضايا المحالة

90 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الآلية رصد ثلاث قضايا أحيلت إلى رواندا بمساعدة مجانية من القسم الكيني للجنة الحقوقيين الدولية. وفي 28 أيار/مايو 2020، أصدرت دائرة المحكمة العليا للجرائم الدولية في نيانزا، برواندا، حكما بالسجن مدى الحياة في قضية *نتاغانزوا*، وهو الحكم الذي استأنفه المتهم. وظلت قضيتا أوينكيندي ومونياغيشاري رهن الاستئناف. وواصلت الآلية تنفيذ ترتيب مماثل للقضيتين المحالتين إلى فرنسا، اللتين كان يتولى رصدهما مراقبون مؤقتون من الآلية. ففي قضية *بوسيباروتا*، كانت الإجراءات جارية، بينما انتهت قضية *مونيشياكا* حيث رفضت محكمة النقض الاستئناف في مرحلة التحقيق/مرحلة ما قبل المحاكمة في 30 تشرين الأول/أكتوبر 2019.

7 - المحفوظات وإدارة السجلات

91 - يتولى قسم المحفوظات والسجلات التابع للآلية حاليا مسؤولية إدارة 000 5 متر طولي من السجلات المادية وحوالي 3 بيتابايت من السجلات الرقمية الناشئة عن المحكمتين المخصصتين.

92 - وفي الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت الآلية إدخال سجلات رقمية في نظامها الخاص بالحفظ الرقمي. وأُدخل حتى الآن 142,12 تيرابايت من السجلات الرقمية، بما في ذلك 193 182 ملفا في أشكال متنوعة. وبدأ قسم المحفوظات والسجلات التابع للآلية أيضا حفظ التسجيلات السمعية البصرية المخزنة حاليا على وسائط مادية قديمة في فرع لاهاي.

93 - واستمر تحميل السجلات على قواعد البيانات العامة للمحكمتين المخصصتين والآلية. وحتى 30 حزيران/يونيه 2020، تضمنت قواعد البيانات أكثر من 000 360 سجل قضائي، بما في ذلك 000 28 ساعة من التسجيلات السمعية البصرية. واطلع على هذه السجلات أكثر من 500 22 مستخدم في جميع أنحاء العالم خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

94 - وشرع قسم المحفوظات والسجلات التابع للآلية في وضع فهرس متاح للجمهور يتضمن وصفا لمحفوظات المحكمتين المخصصتين والآلية، وأقام معرضا يركز على تاريخ خدمات دعم الشهود وحمايتهم في المحكمتين المخصصتين.

8 - العلاقات الخارجية وتبادل المعلومات

95 - واصل مكتب العلاقات الخارجية التوعية بولاية الآلية وعملها بالتعاون مع الدول الأعضاء والمجتمع المدني ومجموعات الضحايا، والجمهور، ووسائط الإعلام، بما في ذلك في رواندا ويوغوسلافيا السابقة، وكذلك في جمهورية تنزانيا المتحدة وهولندا.

سادسا - الخلاصة

96 - لقد أثبتت الآلية مرة أخرى أنها، حتى في مواجهة تحديات مثل التحديات التي واجهتها خلال الفترة المشمولة بالتقرير، مصممة على الاضطلاع بولايتها، لا سيما استكمال الإجراءات الجارية، في الوقت المناسب وبكفاءة وبمراعاة أعلى المعايير. وعند القيام بذلك، تواصل الآلية الاعتماد على دعم الدول الأعضاء وتعاونها. وتجسدت أهمية هذا التعاون في إلقاء القبض على فيليسيان كابوغا في فرنسا. فاعتقال هارب كان فارا منذ 20 عاما يبعث رسالة واضحة مفادها أن الآلية لن يهدأ بالها حتى يتم الوفاء بولايتها وأن من يُزعم أنهم ارتكبوا جرائم فظيعة لا يمكنهم الإفلات من العدالة. والآلية على استعداد لمحاسبتهم.

97 - وتود الآلية أن تشيد بقضاتها وموظفيها وأعضاء أفرقة الدفاع على ما أبدوه من تصميم متواصل واجتهاد وسعة حيلة. وتود الآلية أيضا الإعراب عن امتنانها للدعم المستمر الذي يقدمه أعضاء كل من مجلس الأمن والجمعية العامة، وكذلك مكتب الشؤون القانونية في الأمانة العامة والأمم المتحدة ككل. كما تعرب عن تقديرها الخالص، على وجه الخصوص، للدولتين المتميزتين اللتين تستضيفانها، وهما جمهورية تنزانيا المتحدة وهولندا.